

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١٠ باعتبار مشروع مدرسة عمر

بن الخطاب الابتدائية بمحافظة الشرقية بالرقم التعريفى (١٣٠٩٨٨٠) من أعمال المنفعة العامة ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛

**قرر :****( المادة الاولى )**

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة عمر بن الخطاب

الابتدائية، بالرقم التعريفى (١٣٠٩٨٨٠)، الكائن بحوض شرباش - نمره (١) -

ناحية منيا القمح بمحافظة الشرقية، بمساحة قدرها (١٣٥١,٥٥) متر مربع تقريباً،

والعبرة بالقياس المساحى على الطبيعة .

**( المادة الثانية )**

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومباني العقار المشار إليه فى المادة السابقة،

والمبين موقعه وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى

والكشف المرفقين .

**( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

( الموافق ١٤ يناير سنة ٢٠١٨ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**

## وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

### الموضوع :

بشأن نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية  
بالرقم التعريفي (١٣٠٩٨٨٠) بمحافظة الشرقية .

### العرض :

١ - طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ اتخاذ  
إجراءات صفة النفع العام على العقار الذي تشغله مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية بالرقم  
التعريفي (١٣٠٩٨٨٠) بمحافظة الشرقية ، لصالح العملية التعليمية ؛ حيث إنها  
في حاجة شديدة إليه؛ نظراً لوجود كثافة طلابية مرتفعة ، وعدم إمكانية الاستغناء عنه ؛  
حيث لا يوجد بديل له .

٢ - المدرسة مؤجرة ومغلقة ، ولا تستخدم بالعملية التعليمية، نظراً لخطورة حالتها  
الإتشائية ، وهي كائنة بحوض شرباش - نمرة (١) - بناحية منيا القمح - بمحافظة الشرقية .

٣ - تبلغ مساحة كامل أرض ومباني العقار الذي تشغله المدرسة (١٣٥١,٥٥) م<sup>٢</sup> ،

والعبرة بالقياس المساحي على الطبيعة، وحدودها كالتالي :

الحد الشمالي : بحوضه سكن أهالٍ ، بطول (١٣,٥) م ، ثم يقبل بجوار شرحه  
بطول (٢,٢٠) م ، ثم يشرق بجوار شرحه بطول (١١,٨٠) م ، ثم يقبل بجوار شرحه بطول (٥) م ،  
ثم يشرق بجوار شرحه بطول (١٢) م ، ثم يبحر بجوار شرحه بطول (١) م ، ثم يشرق بجوار  
شرحه بطول (٨,٣٥) م .

الحد الشرقي : بحر موسى عمومي ، وطريق أسفلتي بطول (٢٨,٣٥) م .

الحد القبلي : شارع بحوضه ، بطول (٤٥) م .

الحد الغربي : سكنى بحوضه ، بطول (٣٣) م .

والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين طبقاً للكشف . (مرفق ١)

- ٤ - أصدر المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الشرقية قراره بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٧ بالموافقة على تقرير صفة النفع العام لعدد من المدارس، منها المدرسة المذكورة. (مرفق ٢)
- ٥ - تم إيداع التعويض المبدئى بمديرية المساحة بالشرقية ، بموجب الشيك الصادر برقم (٢٢٨٨٥٤٩) بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٩ ، بمبلغ قدره (١٠١٣٦٦) جنيهاً .
- ٦ - صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١٠ باعتبار العقار الذى تشغله المدرسة من أعمال المنفعة العامة ، ونزع ملكية المدرسة محل الدراسة ، وتم النشر بالجريدة الرسمية بالعدد الصادر برقم (١٦) بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٠ ، وتم اعتماد المشروع بهيئة المساحة برقم (١٩١) - تربية وتعليم .
- ٧ - تم إيداع باقى الاعتماد المالى للمشروع بمديرية المساحة بالشرقية ، بموجب الشيك الصادر برقم (٢٦٥٣٣٢٤) بتاريخ ٢١/٩/٢٠١١ ، بمبلغ قدره (٣٦٣٧٦٣٤) جنيهاً .
- ٨ - تم الإعلان عن كشوف العرض المعدة بمعرفة مديرية المساحة بالشرقية فى المدة من ٥/١/٢٠١٢ إلى ٤/٢/٢٠١٢ لعدد (٩) من أصحاب الشأن .
- ٩ - أقام الملاك الدعوى رقم (١٥٨٩٧) لسنة (١٥ ق) طالبين فى ختامها بوقف تنفيذ ، وإلغاء قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٩٢ ، و٧٤٢ لسنة ٢٠١٠ ، فيما تضمناه من استيلاء ونزع ملكية العقار المذكور ، وبجلسة ١٦/٢/٢٠١٤ قضت المحكمة بسقوط مفعول القرار رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١٠ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .
- ١٠ - ورد كتاب مديرية المساحة بالشرقية رقم (٢٧٣٢) بتاريخ ١١/٤/٢٠١٧ يفيد بأنه تم إيداع مبالغ التعويضات المودعة على ذمة المشروع أمانات ؛ حيث ورد حكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار المنفعة العامة المشار إليه عليه .

**الرأى :**

وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١، والذي نص فى مادته الأولى على أنه : [ تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ] .

ونظراً للحاجة الماسة للمدرسة المذكورة ؛ حيث إنها تقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية مرتفعة ؛ لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر ، والتفضل بالموافقة على استصدار القرار الجمهورى المرفق ؛ للأسباب المبينة عليه .

والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

أ.د/ طارق شوقى



